الزمان المعجميّ في اللغة العربيّة: تعبير النواسخ عن المظهر الزمانيّ نموذجاً

أ.م.د. أميرة غنيّم كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سوسة/ تونس.

dr.jawadkadhim@alkadhum - col.edu.iq

الملخّص:

يــبرز هذا البحث أنّ المظهر الزمانيّ بما هو كيفيّة حدوث الحدث في الزمان ليس ســوى وصف لهيئة الكينونة بما يدعــم مركزيّة هذا المفهــوم في النظام الزمانيّ العربيّ. ويقترح البحث تصوّرا جديدا لمفهوم النقصان الفعليّ باستبدال المعيارين المعنويّ الصرفيّ والمعنويّ الإعرابيّ بمعيار معنويّ معجميّ.

الكلمات المفتاحيّــة: المظهر الزمانيّ، أفعال الكينونة، الفعل الناقص، الانقضاء، عدم الانقضاء، الجهة الزمانيّة.

Lexical temporality in Arabic: the verbal aspect of the verbs of being.

Assist.Prof.Dr. Amira Qneem

College of Arts and Human Sciences / University of Sousse (Tunis)

This research highlights that the temporal aspect is nothing but a description of the structure of the being, which confirms

the centrality of this concept in the Arab temporal system. This article proposes a new approach to the concept of the incomplete verb by replacing the morphological and grammatical criteria with a lexical criterion.

summary: Verbal aspect, verbs of being, incomplete verb, Perfectivity, Modality

0 - مقدّمة:

هذا البحث جزء من مشروع بحث يتقصّى أساليب النظام العربيّ في الإعراب عن الزمان نحويّا. وهو مندرج في ذات الوقت ضمن البحوث اللغويّة المعنيّة بالمعجم وبكيفيّة بناء العناصر المعجميّة للدلالة اللسانيّة.

ينطلق هذا البحث من حدس لنا قديم ما انفكّت تثبّته المعطيات الاختباريّة ويدعمه الوصف النحويّ التراثيّ. فأمّا الحدس فبتفرّد الناسخ (كان) عنصرا محوريّا في نظام المعجم العربيّ، وحلقة مركزيّة ضامنة للاسترسال الدلاليّ بين بعض مكوّنات النظام. وأمّا المستند الاختباريّ المثبّت للحدس، فقلّة ما يعترضنا من نصوص عربيّة استغنت لمّا قصرت عن (كان) في مختلف جداوله التصريفيّة. ثمّ حسبنا مرتكزا نظريّا تجميع النحاة القدامى لأفعال متباينة في الظاهر تحت باب واحد سمّي باب الأفعال الناقصة واستعيرت فيه ألفاظ القرابة الدمويّة للوصل بين عناصره وتبئير مكانة (كان) بينها[1].

أفرخ هذا الحدس جملة من الأسئلة ظلّت الأجوبة المقترحة فيها تعتمد كلّ مرّة على

(1) [1] جمع النحاة بين هذه الأفعال لأسباب إعرابيّة اقتضتها نظريّة العامل. فهي تامّة الحقوق من جهة العمل، ترفع اسمها وتنصب خبرها. وقدّموا من بين هذه الأفعال (كان) فقال ابن يعيش: «كان مقدّمة لأنّها أمّ الأفعال لكثرة دورها وتشعّب مواضعها». (شرح المفصّل، مج III، ص353).
ونسبوا إلى (كان) إثني عشر فعلا نسبة الأخوّة فقالوا: «كان وأخواتها» وعللّوا إدراج أفعال الشروع والمقاربة في نفس الباب إلى أنّها تعمل عمل كان.

مفاهيم الزمان. فإذا تساءلت عن سبب تسمية هذه النواسخ بالأفعال الناقصة ألفيت التراث النحويّ يعرض تعليلين يدحض ثانيهما الأوّل ولكنّه يشترك معه في الإقرار بالقيمة الزمانيّة لهذه العناصر.[1]

وإذا تدبّرت سرّ كثرة دورانها في الكلام وتعذّر الاستغناء عنها في النصوص، دلّتك معرفتك ببعض الألسنة الأجنبيّة وبكيفيّة انتظام الزّمان فيها إلى أنّ النواسخ الفعليّة هي الموادّ الأوّلية الأساسيّة يستخدمها النظام النحويّ العربيّ لأداء التنويعات الزمانيّة المختلفة، تنويعات لا تخلو منها العربيّة وإن خلا من تعيينها بالاسم نحوها الصناعيّ.[2]

وقد أفرز هذا كلّه لدى القدماء والمحدثين تسليما جماعيّا بفرادة الدور الذي تؤدّيه هذه العناصر لضمان انسجام النظام الزمانيّ وتناسقه، حتّى صار الربط بين النواسخ والزمان من البداهات التي لا تعلّل والمصادرات التي لا تناقش.

ولكن عن أيّ زمان تعبّر هذه الأفعال؟ أتعبّر منعزلة عن المضيّ أو الحال أو الاستقبال مثلما قد توحي به القراءة العجلى للتراث النحويّ؟ أم تدلّ على مظهري المنقضي وغير المنقضي بالنظر إلى تصرّف جلّها إلى صيغتي الماضي والمضارع؟ فإن كانت هذه، فكيف نفسّر إذن اتساع الحاجة إلى (كان - يكون) قياسا إلى (خرج - يخرج/ ضرب - يضرب...) وغيرها؟

لا ريب في أنّ تميّز الإسهام الزمانيّ لهذه الأفعال لا يعوّل على طاقتها التصريفيّة فحسب، فبعضها ناقص التصرّف وبعضها جامد. وليس للدارس حينئذ إلاّ أن

(1) التعليل الأوّل أنهّا تدلّ على الزمان و لا تدلّ على الحدث (انظر: ابن يعيش، مج III، ص363).و التعليل الثاني رأي شخصيّ للاستراباذيّ تبنّاه النحاة من بعده ومفاده أنّها تدلّ على الزمان و تدلّ على الحدث و لكنّ النقص فيها من جهة أنّها لا تتمّ بالمرفوع كلاما (الاستراباذي IV، ص178).

(2) من أمثال L'imparfait ; Le plus que parfait ; Le conditionnel passé التي تعبرّ عنها العربيّة باستدعاء (كان) في أحد جدوليه التصريفيّين عاملا في فعل بعده. مثال: كان يمشي تعريبا لـ Il marchait.

يفترض أنّ مزيّتها الظاهرة على النظام النحويّ مرتبطة بتفرّدها من بين سائر الأفعال بشحنة معجميّة ذات قيمة زمانيّة يزعم هذا البحث أنّ الكينونة هي الجوهر الأصيل فيها.

ولذلك فسنعمل في هذا البحث على توضيح المقصود بالمظهر متتبّعين ملامح حضوره في النظريّة النحويّة التراثيّة، وسنحاول التمييز بين المظهر التصريفيّ لهذه النواسخ ومظهرها المعجميّ وتفسير سبب انطوائها على تلك القيم الزمانيّة المخصوصة. ولن تغيب عنّا في كامل البحث فرضيّة مركزيّة الكينونة في النظام المعجميّ الزمانيّ، ولذلك فسيلاحظ القارئ تركيزا في البحث على (كان) من بين سائر أخواته، وسعيا إلى ترصّد مختلف أدوار الكينونة في إحكام النظام النحويّ العربيّ.

I - ألفاظ الكينونة مدخل أوّل حدس بمفهوم المظهر في التراث النحويّ:

1 - I - استيعاب «حدّ الفعل» عند سيبويه للمقولات الزمانيّة الثلاث:

المظهر تعريب للمصطلح الأجنبيّ Aspect وهو مصطلح لتعيين المفهوم المتعلّق بكيفيّة حدوث الحدث في الزمان. والمعنيّ بكيفيّة الحدوث صورة الحدث على خطّ الزمان من جهة الانقطاع أو الاسترسال. ومهما فتّشت في كتب التراث فلست بواجد لهذا المفهوم وسما اصطلاحيّا ولو تقريبيّا. غير أنّك تقع على حدس به قويّ منذ الصفحة الأولى لأوّل مصنّف يصلنا في النحو فتكاد تستغرب والحال تلك من خفوت هذا الحدس فيما صنّف في النحو بعد سيبويه، وقد كان الأجدر في منطق تطوّر العلم أن يتحوّل المحدوس إلى مفهوم وأن يترجم المفهوم إلى المصطلح الدالّ عليه.

فعند استعراضه لأقسام الكلم يحدّد سيبويه الفعل بما يلي: «وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن

لم ينقطع» (الكتـــاب I، ص12). فأمّا بناء ما مضى فأمثلته أفعال كـ: «ذهب وســـمع ومكث وحمد» أي ما جاء مـــن الفعل في صيغة (فعَل)، وأمّا بناء ما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع فهو بناء ما لم يمض، وقد فرّعه ســـيبويه إلى فرعين: فالأوّل بناء ما لم يقع ممّا يكون، أي ممّا لم يمض وهو «قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب» (الكتـــاب I، ص12)، والثاني بناء ما هو كائن لم ينقطع، ممّا لم يمض وأمثلته نفس أمثلة الإخبار في النوع الأوّل أي أمثلة الفعل في صيغة (يفعَلُ).

جليّ في هذا الحدّ اشـــتراط تحقّق ماهيّـــة الفعل باقتران الحـــدث بالزمان، وهو ما ســـيلتقطه فيما بعد ســـيبويه أهلُ الصناعة النحويّة فيعتمدونـــه قرينة تمييزيّة بين الاســـم والفعل، فالفعل «ما دلّ على معنى في نفســـه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» (الاســـتراباذي IV، ص3)، وكلّ اسم فهو غير مقترن. واللافت فيه تعويل سيبويه على الناسخ (كان) في اشـــتقاقاته المختلفة لأداء معاني الزمان المختلفة، وهذا دليل أوّل عـــلى مركزيّة الكينونة في وصف الزمان، وينتظـــر من البحث أن يعضده بأدلّة على مركزيّته في بناء الزمان.

أهـــمّ من هذا أنّ الزمـــان الذي وقع الإلماح إليه في الحدّ ليـــس فقط ذاك الزمان ذا التقســـيم الثلاثـــيّ إلى ماض وحال واســـتقبال كما صرنا نفهمه فيما بعـــد عند النحاة المتأخّرين. فالزمان المشار إليه عند سيبويه زمان يستوعب في غير وعي نظريّ واضح المقـــولات الزمانيّة الثلاث المحـــدّدة للدلالة الزمانيّة للأقوال. فهـــو زمان له بالحال والمضيّ والاستقبال صلة، وله بالمظهر قرابة، وله بالجهة نسب.

ولتتأكّد من ذلـــك، تبيّنْ ما يجليه لك التمثيل البـــصريّ لحدّ الفعل من وضوح التقسيم الزمانيّ والمظهريّ والجهيّ، تقسيم حدس به ولم يتمكّن من صياغته صياغة نظريّة:

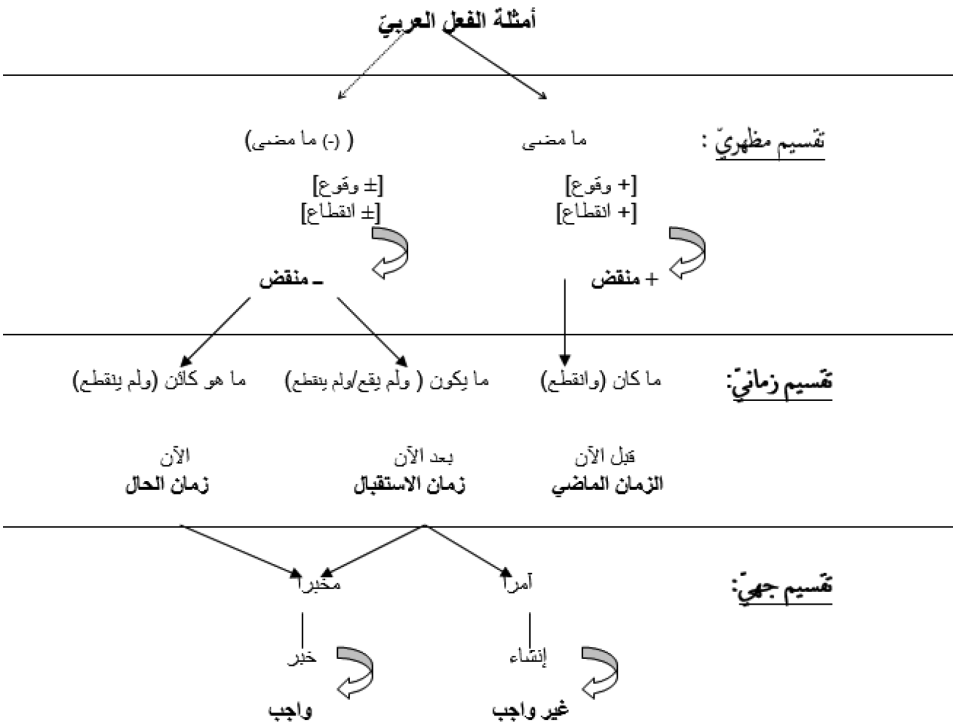

ليس في هذا التمثيل افتعال وإن افتقر فيه التقسيم إلى الصرامة العلميّة[1] فلأنه استخرج بالفعل ما كان مستكنّا بالقوّة من مفاهيم زمانيّة ظلّت غائمة لغياب الوعي الاصطلاحيّ بها.

وظنّنا أنّ تداخل هذه المفاهيم وضبابيّتها في حدّ الفعل هما اللذان أثنيا النحاة بعد سيبويه عن التوسّع فيها، فقد اكتفى ما نعرفه من التراث النحويّ بترصّد علاقة الفعل بالتقسيمات الزمانيّة الثلاثة [2] وإن ظلّت تتواتر في المصنّفات ألفاظ التمام والانقطاع

(1) موضع صيغة الأمر قلق في هذا التمثيل على مستوى التقسيمين المظهريو الزمانيّ، ومردّ ذلك إلى أنّ صيغة الأمر مؤسّسة صرفيّا للدلالة على الإمكان الزمانيّ، والإمكان زمان غير حاصل فعليّا، فليس هو حينئذ بياض ولا بحال ولا باستقبال رغم ما بين الإمكان والاستقبال من تعامل. وهي إلى ذلك صيغة تحتضن حدثا لمّا يتحقّق، فالحدوث فيها احتمال ممّا يجعل مظهرها الزمانيّ معلّقا، فهو انقضاء يطلب حصوله فالزمان الإمكانيّ فما هو عندئذ بانقضاء خالص ولا بعدم انقضاء خالص.

(2) يقول ابن يعيش: «لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقوّمات الأفعال توجد عند وجوده

والاستمرار الدّالة على حركيّة مفهوم المظهر في الوصف النظريّ [1].

2 - I دور الاختيارات النظريّة التراثيّة في تعطيل بلورة مفهوم المظهر:

لماذا قصُرت هذه الحركيّة عن أن تتبلور في مفهوم ناصع؟

الثابت أنّ لهذا القصور تفسيرا يتّصل بنوعيّة الاختيارات النظريّة التراثيّة. فلقد اختارت النظريّة النحويّة التراثيّة أن تحكّم في تصنيف صيغ الفعل معيارين متمايزين، فاعتمدت المعيار المعنويّ الإعرابيّ المستند إلى نظريّة العمل لتجمع تحت اسم «المضارع» صيغا فعليّة لاحظت شبها بينها وبين أسماء الفاعلين في السلوك الإعرابيّ خاصّة، وهي صيغ (يفعلُ) (يفعلَ) (يفعلْ) (سيبويه I، ص14؛ ابن يعيش III ص227)، في حين احتكمت إلى المعيار المعنويّ الصرفيّ المستند إلى مقولة الزمان لتسم صيغة (فعل) بـ«الماضي»، فالماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك... أي قبل زمان تلفظّك به» (الاستراباذي IV ص 7).

ازدواجيّة المعيار التصنيفيّ فوّتت على النحاة التقاط المقابلة المظهريّة المميّزة فعلا بين الصيغ الفعليّة والمؤسّسة صرفيّا على توزيع قيمتي الانقضاء وعدم الانقضاء توزيعا عادلا بين الصيغ الأربع المعروفة[2]. كما أنّ وسم صيغة (فعل) «بالماضي» خلّف في الوصف النظريّ ارتباكا بين اسم الصيغة ودلالتها، فقد وجد النّحاة أنفسهم أمام صيغة يضيق اسمها عن استيعاب القيم الزمانيّة المختلفة التي تصوّرها في التراكيب، فهي صيغة دالّة على الزمان الماضي إذا قلت:

وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان. ولمّا كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل (...) كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر. (ابن يعيش، مج III ص 224).

(1) يعرّف ابن يعيش الماضي بأنّه «ما عدم بعد وجوده» (ابن يعيش، مج III ص 224)، وفي هذا التعريف إشارة قويّة إلى علاقة الماضي بالانقطاع، فحتّى يكون المعدوم معدوما ينبغي أن يكون منقطعا أي منقضيا.

(2) دلالة المنقضي لـ (فعَلَ) و (يفعلْ) ودلالة غير المنقضي لـ (يفعلُ) و (يفعلَ).

(1) جاء زيد

ودالّة على الحاضر إذا دقّقت فأضفت:

(2) الآن جاء زيد.

أو قلت في سياق إنشائي:

(3) زوّجتك نفسي.

بل قد تدلّ على الاستقبال في جمل من نوع:

(4) إذا جاء زيد جاء عمرو.

(5) لا أجيئك ما ذرّ شارق.

(6) رحم الله زيدا.

(7) لا خُـيّب رجاؤك أبدا.

عــلى أنّ هذا التعدّد المزعــوم في معاني الصيغة الواحدة لم يكــن ليحرج وصفهم النّظريّ فقد كان الضامن لانسجام النظريّة وتماسكها اعتمادهم ثنائيّة الأصل والفرع مبدأ ابستيمولوجيّا أساسيّا، لذلك لم يستنكفوا، كلّما لاحظوا تنافرا بين الحقائق اللغويّة ووصفهم لها، من القول بانصراف المضيّ إلى الاستقبال واحتماله للحال وتخلّص الماضي إلى المضارع إلخ... فالماضي في منظورهــم قابل لأن يفارق أصله ليدلّ على فروع منه هي الحال و الاستقبال كما أنّ المضارع قد يتفرّع منه شكل دالّ على المضيّ بدخول «لم» و «إذ» عليه مثلا...

واستنادا إلى هذا الاختيار الابســتيمولوجيّ قدّمت النظريّة النحويّة التراثيّة مبدأ التحوّل على مبدأ الهويّة. فكان عســيرا عليها أن ترى بدقّــة الدلالة الثابتة في العنصر المنفــرد بصرف النظر عن البنى المتغيّرة التي قــد تحتمله. و بما أنّ الدلالة المظهريّة هي

أكثر الدلالات الزمانيّة تركّزا في شـــكل العنصر المنعزل و ثباتا في التراكيب المتحوّلة، فإنّها لم تجد حظوة في وصف لم يحرجه جعل العنصر دالاّ على نفسه مرّة و على غير نفسه مرّات...

3 - I خروج الكينونة و أخواتها عن أحكام المظهر التصريفيّ:

حين استبدل الدرس النحويّ الحديث مبدأ التحوّل بمبدأ المحافظة (انظر، الشريف، 2002، ص.959) اســـتقام له «المظهر التصريفيّ» مصطلحا قائما برأسه وأنجع تفسيرا للوقائع اللغويّة. وقد كان من اليســـير باعتماد هذا المفهوم الاســـتدلال على أنّ صيغة (فعل) لا تدلّ إلاّ على الانقضاء، فالمضيّ الزمانيّ فيها من عوارض التركيب الاعرابيّ، أمّا الثابت المستقرّ مهما تنوّعت التراكيب فهو الانقضاء بمعنى التمام والانقطاع.

هذه الفكرة، على تماســـكها وانطباقها على جلّ أفعال النظام، سرعان ما تهتزّ بأمثلة تدحضها وتنتمي كلّهـــا إلى باب الأفعال الناقصة وتحديدا إلى باب كان وأخواته. فإذا كانت (فعل) تفيد انقطـــاع الحدث بحكم ما يقتضيه مظهرهـــا التصريفيّ، فمن أين جاءنا الشعور بعدم انقطاعه في قولك:

(1) ظلّ الأمل قائما في النفوس.

(2) مازال الخير في الناس.

(3) عمرو قائم مادام زيد قائما.

ليس للنحويّ أمام هذه الأمثلة إلاّ أن يختار أحد أمرين:

_فإمّا أن يتراجع عن الإقـــرار بخلوص (فعل) للانقضاء ليقرّر بأنّها قابلة للدلالة عليه وعلى نقيضه، فيكون بهذا قد وقع فيما عابه على الوصف التراثيّ.

_ و إمّـــا أن يفترض أنّ لهـــذه الأفعال دلالة مظهريّة أخـــرى تنضاف إلى مظهرها التصريفـــيّ العاديّ فتؤثّر فيه دون أن تقلبه إلى ضدّه. وما من شـــكّ في أنّ الحفاظ على

مبدأ الهويّة يقتضي أن يختار النحويّ اتباع الحلّ الثاني لا سيّما وأنّ هذه الأفعال المتمرّدة على أحكام المظهر التصريفي أمثلة معدودة يمكن حصرها مبدئيّا ضمن جدول واحد.

II - جدول النواسخ الفعليّة وبناء الزّمان بالمعجم:

II.1 عجز حركة التيسير عن إثبات انفصال عناصر الجدول:

تعجّب المخزومي في «النحو العربيّ» من جمع النحاة لـ «كان وأخواتها» تحت باب واحد، فليست هذه الأفعال في نظره «بمنزلة واحدة لا في الدلالة ولا في الاستعمال ولا جامع لها إلاّ ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها. فهي تشترك في أن يليها مرفوع ومنصوب نحو قولك: كان زيد قائما، وظلّ المطر منهمرا، وصار الطين إبريقا (...) وليس هذا بالعذر.» (المخزومي، 1964)[1].

هذا الرأي مبرّر بالمنهج الذي سارت عليه حركة التيسير. فقد تمثّل مشروع المخزومي وأصحابه في إعادة بناء النظريّة النحويّة العربيّة بحذف مفهوم العامل منها. فكان من نتائج ذلك أن اجتهدوا في تفكيك كلّ وحدة بدت لهم منعقدة على ذلك الأصل النظريّ. ولمّا كان الجامع في رأيهم بين «كان و أخواته» مفهوم النقصان المنبثق عن نظريّة العمل، فقد حاولوا تشتيت عناصر هذا الباب إذ خيّل إليهم أنّها لم تجتمع إلاّ بسبب عملها الرفع في الاسم و النصب في الخبر، و عدم اكتفائها بالمرفوع دون المنصوب لإتمام الإفادة.

على أنّ المخزومي لا يلبث أن يناقض نفسه لصعوبة الإقناع باستقلال هذه العناصر بعضها عن بعض. فبعد أن قرّر أنّه «لا جامع لها إلاّ ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها»،

(1) وأضاف في نفس الصفحة: « ليست هذه الأفعال سواء في الدلالة والاستعمال فبعضها متصّرف وبعضها جامد (....) وبعضها نفي وبعضها إثبات (...) وليس من الطبيعيّ أن تكون كلّها بمنزلة واحدة وأن تجمع كلّها تحت باب واحد.» (المخزومي، 1964، ص178)

اقترح تصنيفها، بعد إخراج صار وليس منها بحجج واهية[1]، إلى ثلاثة أقسام:

- قسم الكينونة العامّة.
- وقسم الكينونة الخاصّة.
- وقسم الكينونة المستمرّة.

فأمّا العامّة فـ (كان) وحدها، «وينبغي أن يلحق بها: استقرّ وحصل ووجد وحدث»، وأمّا الخاصّة فـ«أصبح وأمسى وأضحى وبات»، «وينبغي أن يلحق بها غدا». وأمّا المستمرّة فـ«مازال وما انفكّ وما برح وما فتئ»، «وينبغي أن يكون منها: استمرّ وما دام وما وجد...» (المخزومي، ص 180).

وبقطع النظر عن مدى سلامة هذا التقسيم، فإنّ الثابت فيه التسليم بأنّ الجامع حقّا بين هذه الأفعال ليس اتّفاقها في السلوك الإعرابيّ نتيجة اشتراكها فيما سمّي «النقصان»، بل الجامع بينها قيامها جميعا على تضمّن معنى الكينونة تنضاف إليه تدقيقات أخرى سيوضّحها البحث.

(1) يقول: «ينبغي أن نفصل صار من هذه المجموعة، لأنهّا إنّما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ أو خبرا لأنّك تقول: صار الطين إبريقا (...) ولو حذفت صار لكان الكلام» الطين إبريق» وليس هذا بالمقبول (...) والمنصوب بعدها ليس خبرا ولا مفعولا وإنّما هو تمييز وظيفته إماطة الإبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل..» (المخزومي، ص178 – 179).

وعندنا أنّ هذا لا يكفي حجّة لإقصاء صار من أخوات كان. بل هو قول مردود على صاحبه، فأنت تقول: «صار الطين إبريقا «وتقول: «كان الطين إبريقا»، فهل نحذف بهذا المثال (كان) أيضا من أخوات كان لأنّها دخلت على ما ليس أصله مبتدأ وخبرا؟ وأمّا بخصوص ادّعاء التمييز وظيفة للمنصوب، فانظر إن كان يستقيم لك التمييز في قولك: «صار زيد قائما» المناظرة إعرابيّا لـ «كان زيد قائما.»

ويقول: «ينبغي أن تفصل «ليس» من هذه المجموعة أيضا، لأنّها تدلّ عل نفي أن يكون الخبر بعدها وصفا للمبتدأ في المعنى أو يكون عين المبتدأ (...) فإذا قلت: «ليس محمّد قائما.» فقد نفيت أن يكون قائما وصفا للمبتدأ فلذلك نصب الخبر بعدها (...) على الخلاف.» (المخزومي، ص 179). وردّنا أنّ ذلك إذا استقام، فينبغي أن يجري على «ما كان» جريانه على «ليس»، فتقصى (كان) إذا دخلها النفي من أخوات كان ويعدّ المنصوب بعدها منصوبا على الخلاف، وهو ما لم يشر إليه المخزومي من قريب أو بعيد.

2 - II تأسيس الكينونة للمظاهر المعجميّة:

في (كان) خصوصيّة معجميّة جعلته ينفرد من بين أفعال العربيّة بدور تنويع المظهر الزمانيّ. فلم يتصدّر (كان) قائمة النواسخ صدفة ولا كان عرضا الفعل الذي يعوّل عليه في نقل دلالات زمانيّة مختلفة من النظام الفرنسيّ. فإذا كان المظهر وصفا لهيئة حدوث الحدث، فإنّ الكينونة هي الحدوث. «فالكون: الحدث، والكائنة: الحادثة (...) وكوّنه فتكوّن: أحدثه فحدث» (ابن منظور: مادّة كون) فمعنى (كان) معجميّا حدث أو وجد وهو ما تبرزه استعمالات (كان) المستغنية عن المنصوب كما في قول الشاعر: [من الطويل]

(1) «فدا لبنى ذهل بن شيبان ناقتي: إذا كان يوم ذو كواكبَ أشهبُ. (ابن يعيش III، ص 364).

ولمّا كانت الكينونة هي الحدوث كان المظهر وصفا لكيفيّة لكينونة في الزمان فإذا بحثت في مظهر «يكون» الزمانيّ ألفيت الجذر (ك.و.ن) يمدّك بالكينونة وألفيت الصيغة الصرفيّة (يفعلُ) تمدّك بكيفيّة الكينونة وهي ههنا عدم الانقضاء في الزمان[1]. على أنّ كيفيّة الكينونة، بما هي معنى مظهري، قد تتوسّل في تحقّقها بمعطيات غير صرفيّة بالأساس. فللنظام وسائله للتعبير عن هيئة الحدوث أو هيئة الكينونة بالاتكال على المعجم الصرف، وهذا ما اصطلح عليه بالمظهر المعجميّ وما قصدناه بالإشارة إلى بناء الزمان بالمعجم.

ولإبراز وسائل النظام في بناء الزمان معجميّا علينا أن نبدأ بإعادة تحديد مفهوم النقصان وبمراجعة مسلّمات النحاة بشأنه.

(1) لاحظ أنّ ابن منظور في شرحه لكان يقول: «كان تكون بمعنى مضى وتقضّى.» وتقضّى بمعنى انقضى وهما حكمان مظهريّان يؤكّدان أنّ (كان) تجسّد فعليّ لمفهوم المظهر الزماني.

1 - 2 - II تفرّد «كـان» بالنقصان:

تبيّن لنا في الفقرة الماضية أنّه ما من وجه لاعتبار النقص في (كان) متأتّيا من دلالتها على الزمان دون الحدث على نحو ما قرّره بعض النحاة ذكر منهم السيوطيّ المبرّد وابن السرّاج وابن جنّي والجرجاني ولم يذكر ابن يعيش[1] فـ(كان) كما يقول الاســتراباذي «تدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق.» (الاستراباذي IV ص 178). فإذا داخلها النقصان فمن جهة طلبهــا للمنصوب بعد المرفوع لأنّ ذا التمام «ما برفع يكتفي» على حدّ عبارة ابن مالك.

غير أنّ النحاة الذين فسّروا نقصانها على هذا الوجه وأقرّوه وجدوا من الشــواهد التي ترد فيها «كان وأخواتها» تامّة ما يكفل إضعاف القول بنقصانها. فهذا ابن الناظم في شرح الألفيّــة يقرّ بأنّ «جميع أفعال هذا الباب تصلــح للتمام إلاّ فتئ وليس وزال» (ابن الناظــم، ص 56)، ويذكر ابن منظور تحت مدخل (كــون) بيتا لأبي الأحوص اجتمعت فيه ثلاث تامّات: [من البسيط]

(1) كم من ذوي خلّة قبلي وقبلكُمُ كانوا فأمسوا إلى الهجران قد صاروا.

وفي هــذا أدلّة على أنّ تمام هذه النواقص ليس حالة فريدة شــاذّة بل هو اســتعمال متواتر و مســتقرّ. وعلى هذا اعتمد أهل الكوفة حين قرّروا أنّ المرفوع بعد ما ســمّي ناسخا رُفع لأنّه فاعل وأنّ المنصوب نُصب على الحاليّة، «فكان يبكي» توازي إعرابيّا «وجد يبكي» والفرق بينهما في أنّ الفعل الثاني لم يسمّ فاعله.

بهذا يتبيّن لنــا أنّ اعتبار النقص في هذه الأفعال مــردود بتعليليه. فلا هي ناقصة بتحكيم المعيار المعنويّ الصرفيّ ولا هي كذلك بتحكيم المعيار المعنويّ الإعرابيّ.

(1) يقــول ابن يعيش: «.. أمّا كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقيّ يدلّ على معنى و ذزمان (...) و كان إنّما تدلّ مــا مضى من الزمان فقط (...) فلمّا نقصت دلالتها قيل ناقصة و قيــل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظيّة لا حقيقيّة لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث و الحدث الفعل الحقيقيّ. (ابن يعيش III، ص 353).

ومع ذلك، فإنّ النقصان في رأينا أهمّ ما يميّز رأس هذه الأفعال وأمّ بابها.

فـإذا دقّقنا مفهوم النقصـان واقترحنا له مجالا جديـدا، كان الفعل (كان) الفعل الناقص الوحيد حقّا، وتلك هي مزيّته الكبرى على النظام المظهري العربيّ.

فـ (كان) فعل ناقص لكنّ نقصانه لا يشـينه لأنّه نقصان على سـبيل التخفّف لا العجز. فهـو فيما نرى فعل خفيف الوزن بنيويّا. وخفّته تلك هي التي سـهّلت عليه التحرّك في البنى الإعرابيّة ووفرت له مجال نشاط واسع.

لنوضّح هـذه الفرضيّة نعتمد التمثيل لبنية النواسـخ الدلاليّة انطلاقا من مقترح الاستراباذي في شرح الكافيّة:

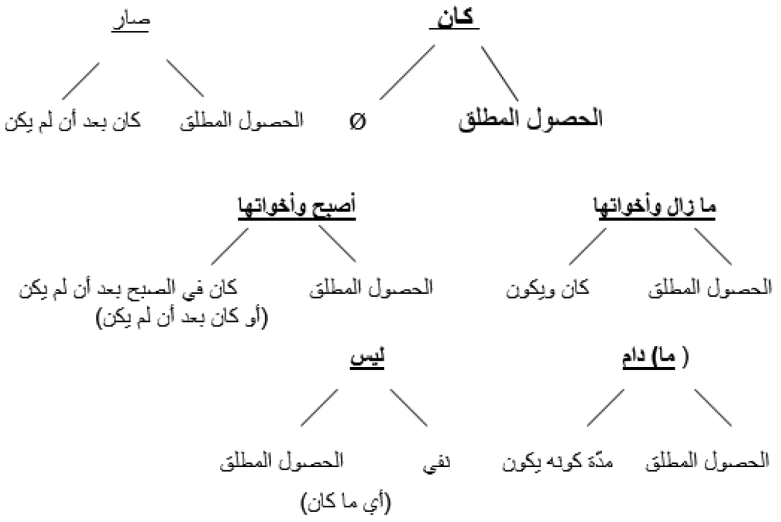

يعتمد هذا التمثيل على فكرة الاستراباذي القائلة بأنّ جميع الأفعال الناقصة فروع عن (كان)، فهي بمعنى (كان) مع قيد آخر، وهي لذلك تفيد الحدث إلى جانب إفادتها الزمان. ويعني الرضيّ بالحصول المطلق الوجودَ، ومن هنا تميّزه عن سـائر النحاة في اعتباره الوجود حدثا. وبصرف النظر عن بنية (ليس) المحرجة في هذا التمثيل إحراجا حدا بالاستراباذي إلى التراجع بالقول: «ليس لمجرّد النفي على الأصحّ» فإنّ بنية (كان)

ذات الجناح الواحد داعية للتفكير. فهي لا تختلف عن بنية بقيّة أخواتها فحسب بل تختلف عن سائر أفعال النظام التي تتركّب هي الأخرى تركيبا ثنائيّا من جناح دالّ على الحدوث وآخر دالّ على أفعال حركيّة تستقى من جذر الفعل. فـ(دخل) مثلا تتركّب على هذا النحو:

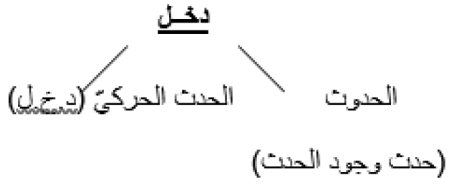

والدليل أنّك تسأل إذا سمعت جلبة دالّة على حدوث حدث ولم تعلم الحدث الحركيّ: ماذا حدث؟

أمّا (كان) فقد تخفّفت بالمقارنة مع الأفعال من صنف (دخل، خرج، أكل...) من الأحداث الحركيّة، وتخفّفت بالقياس إلى أخواتها من الوجود المقيّد بقيد زمانيّ. فإذا كان المظهر هو كيفيّة حدوث الحدث في الزمان، فإنّ ميزة النواسخ الفعليّة، باستثناء (كان)، أنّها تنصّ في بنيتها الداخليّة على الحدوث (وجود الحدث) وتستعيض عن الأحداث الحركيّة بتخصيص الوجود زمانيّا. وهذه الخاصيّة بالضبط هي التي تفسّر انطواءها على المظهر المعجميّ. لكنّ (كان) لا تخصّص مع النصّ على الوجود الوجودَ، وإنّما تنفتح إعرابيّا أكثر من غيرها على معمولاتها فتخصّصها تلك المعمولات، وهو ما عبّر عنه الأستراباذي بالقول: «كان يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره (..) أمّا سائر الأفعال الناقصة فدلالتها على حدث معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظهور.» (VI/ ص179).

وهذا ما يفسّر لك أنّك تقول: «كان زيد قد قام» ولا تقول: «صار زيد قد قام» لأنّ الانقضاء في الخبر يتعارض مع جناح (صار) الثاني أي: كان بعد أن لم يكن. وهو ما يفسّر لك كذلك سعة تصرّف (كان) بالقياس إلى سائر الأفعال الناقصة. فـ(ظلّ)

يكافئها في النظام (بقي)، فتقول: «ابق كريما» ولا تقول: «اظلل كريما». أمّا (كان) فلا يقوم مقامها في النظام شيء يظاهيها فتقول: «كن كريما» وتستعيض بها عن «*اصبح كريما»، و«*لا تزل كريما» ممّا لا يقال.

يستلزم هذا التحليل أننا نعاكس الاتجاه التراثيّ المبرّر للنقصان بدلالة (كان) على الزمان دون الحدث، فالنقصان فيها نرى مردّه إلى دلالتها المعجميّة على الحدث دون الزمان، فدلالتها على الانقضاء إذا جاءت في صيغة (فعل) دلالة مظهريّة تصريفيّة تشاركها فيها سائر أفعال النظام، أمّا ما تنفرد به فهو شحنتها المعجميّة التي تهيّئها إلى الدلالة على حدث الوجود خلوا من أيّ تقييد. وإذا فهمنا النقصان بهذا المعنى لم يبق في نظام العربيّة من فعل ناقص عدا (كان).

2 - 2 - II الصيرورة والديمومة والاستمرار:

يفيدنا ما تقدّم في تدقيق المقصود بالمظهر المعجميّ. فإذا كان المظهر التصريفيّ يصف وجود الحدث أي كينونته من جهتين هما الانقضاء وعدم الانقضاء، فإنّ المظهر المعجميّ يصف وجود الحدث من جهات مختلفة بحسب التفاصيل الدلاليّة التي تقدّمها مادّة أخوات (كان) المعجميّة. فـ(صار) التي تؤدّي مظهر الصيرورة نصّ على الوجود المنتقل من حال المعدوم إلى حال الموجود، و«أصبح وأخواتها» مرادفات لـ(صار) في أداء مظهر الصيرورة مع تدقيق زمنيّ محيل على الكون الخارجيّ في توقيتاته المختلفة: صباح - ضحى - مساء...، وهو تدقيق كثيرا ما يستغني عنه المتكلّمون[1]. أمّا «مازال وأخواتها»، فنحن نخالف العرف المدرسيّ في اعتباره إيّاها دالّة على الديمومة[2]، فالديمومة مظهر معجميّ انفردت به «مادام» وجاءها من جهتين، من

(1) ذكر الاستراباذي أنهّا قد تجيء، «بمعنى (صار) مطلقا، من غير اعتبار الأزمنة التي يدلّ عليها تركيب الفعل، أعني الصباح والمساء والضحى، بل باعتبار الزمان الذي تدلّ عليه صيغة الفعل أعني الماضي والحال والاستقبال» (الاستراباذي IV، ص191)

(2) النحو العربي: كتاب اللغة للسنة التاسعة من التعليم الأساسّي، المركز القوميّ البيداغوجيّ، الرمز

جهة [ما] الزمانية الظرفيّة، ومن جهة المـادّة المعجميّة للفعل، وهي مظهر ينصّ على مدّة وجود الوجود ولا يفترض في تلك المدّة انقطاعا. ففي قوله تعالى:

(1) خالدين فيها مادامت السماوات والأرض.

تحديد للخلود بمدّة كون السـماوات والأرض، وهي مدّة مـن قبيل الامتداد في الزمـان يعرف أنّها ابتـدأت ولا يعرف إن كانت سـتنقضي ولا متى تنقضي. وهو ما يمكن التمثيل له على هذا النحو:

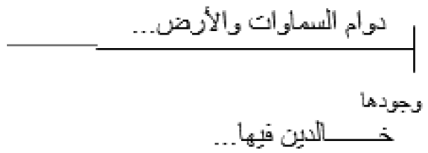

أمّا «مـازال وأخواتها» فإنّ المظهر فيها إعرابيّ أكثر مـن كونه معجميّا. وذلك أنّ «زال» و «بـرح» و «انفكّ» دالّة معجميّا على حدث الـزوال، فلمّا دخل عليها النفي بـ[ما] النافية أنتـج الانقطاع المنفي للحدث مظهرا مركّبا من تفاعل النفي إعرابيّا مع معنى الفعل المعجميّ، هذا المظهر المركّب هو الاستمرار[1].

بين الديمومة والاستمرار فرق جوهريّ، فهي لا تفترض القطع بينما هو يفترضه، فقولك:

(2) مازال زيد قاعدا

إخبـار بحدث تقرّ بامتداده على خطّ الزمـان وتتوقّع انقطاعه و إن كنت تثبت أنّه لحظة إنشائك للقول لمّا ينقطع:

101702، ص 267.

(1) يقـول ابن يعيش:... «ألا ترى أنّ معنى زال برح، فإذا دخل حـرف النفي نفى البراح فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال. فإذا قلت مازال زيد قائما فهو كلام معناه الإثبات أي هو قائم وقيامه استمرّ فيما مضى من الزمان.» (ابن يعيشIII ص376)

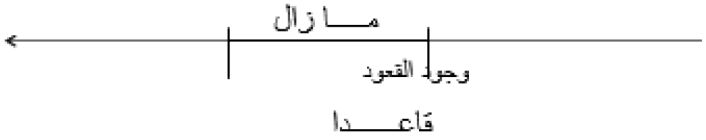

وإنّ توقــع الانقطــاع وافتراضه هو الذي يجعلك تجيب بـ (2) من يســألك: أقام زيد؟[1]

3 - 2 - II المقاربة والشروع:

أفعــال المقاربة والشروع عند المخزومي «أشــتات لا يربطها رابط من دلالة» وقد اســتنكر إدراج النحــاة لها ضمن باب الأفعــال الناقصة وعدّه «تمسّــكا بما بين هذه المجموعات و (كان) من شــبه واه في طريقة الاستعمال مع أنّها في واقع الأمر تختلف عنه دلالة واستعمالا» (المخزومي، ص178).

ولســنا نرى إلحاق النحاة هذه الأفعال بنفس باب (كان) دالاّ على حدس نحويّ مرهف فحســب، بل نظنّ أنّ الحدس لــو بلغ منتهاه لأدرج النحــاة «شرع» و«كاد وأخواتها» ضمن أخوات (كان) نفســها. فـ«شرع وجعل وأخــذ وطفق وهبّ...» أفعال تشترك في انطوائها معجميّا على معنى الابتداء، مع فويرقات بينها تمنعها من أن يقع بعضها مرادفا لبعض[2].

(1) من الناحية النحويّة، يفــسّر توقّع الانقطاع بالقيمة الدلاليّة للنفي. فقولك: مازال قائما ردّ على مخاطب وهميّ أقرّ زوال القيام، «ألا ترى أنّ القائل إذا القائل: زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنّك تقول: ما زيد في الدار، فتردّ كلامه ثمّ تنفيه» (المبرد I ص 9)، فإذا نفيت الآن الزوال والانقطاع بها النافية للحال فإنّك لا تمنع انقطاعا مرتقبا في ما بعد الآن.

(2) غالبــا ما تتناوب «أخذ» و«جعــل» الدالتين على الشروع على نفس التراكيــب تناوبا يقبله المتكلّمون. ولكنّهم لا يقبلون في العادة تناوبا بين «أنشأ» و«شرع»، وقد يفسّر ذلك بتضمّن «أنشأ» معنى «خلق» وخلوّ «شرع» منه، ولذلك لرادفت «أنشأ» «جعل»: يقول ابن منظور: أنشأ يحكي حديثا: جعل. ولم ترادف «أنشأ» «طفق» لأنّ «طفق» يجمع ظلّ وبات»، ففيه ينضاف إلى معنى الابتداء معنى الاستمرار وملازمة الحدث.

ومهما كانت النكـــت الدلاليّة بينها، فالثابت فيها عندنا أنّها تتركّب تركّب أخوات (كان) مـــن جناح دالّ على الكينونة وثان دالّ على هيئة الكينونة. فالابتداء ابتداء كون حتما بنفس المقدار الذي به الصيرورة صيرورة كون. وهو ما يجعلنا نفترض أنّ (شرع) وأخواتها بنى تختزن في داخلها (كان) مضمرة على المنوال السابق:

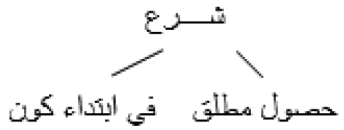

فـــأيّ معنى لقولـــك: «شرع ابن سريج في الغناء» إن لم يكـــن إثباتا لكون غنائه في ابتداء كون؟

من نفس هـــذا المنظور نرى «كاد وكرب وأوشـــك...»، فهي دالّـــة معجميّا على معنـــى الدنوّ فـ(كاد) : همّ وقارب، و«كرب الأمر يكرب كروبا: دنا» (ابن منظور) و (أوشـــك) : أسرع، وفي الإسراع ما يستلزم توقّع دنوّ القرب من الشيء. هذه الأفعال إذ أثبتت القرب من الحدث الواقـــع بعدها نفت التلبّس بأوّل أجزائه» لأنّ قربك من الفعل لا يكـــون إلاّ مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منـــك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه» (الاســـتراباذي IV / ص223). يترتّب عن هذا أن تكون المقاربة كينونـــة غير حاصلة بعد، وهو ما يطعن مبدئيّـــا في افتراضنا لانطواء (كاد) أيضا على معنى (كان) مضمّنا.

ردّ هذا الطعن بســـيط، فالكينونة غير الحاصلة هـــي كينونة الحدث المقترَب منه لا كينونة القرب في ذاته. فالقرب حاصل، وإثبات حصوله إثبات للكينونة المختزنة فيه. فالإشكال الحقيقيّ حينئذ متعلّق بمضمون الجناح الثاني لبنية (كاد) :

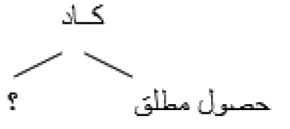

في تعبيراتنا اليوميّة العاديّة عن المقاربة ما يوحي إلينا بحلّ الإشـــكال. فقد تسرّب من العاميّة إلى المكتوب اســـتعمال يســـتطرف وإن خطّئ يعبَّر به عن المقاربة بالفصل بـــين (كان) المنقضي ومعموله غير المنقضي بحرف التنفيس. فتقول: «كان سيســـقط» عوضا عن «كاد يســـقط» وذلك لمحافظة (كان) مع الســـين الداخلة على المضارع على نفس القيمة المظهريّة الموجودة في (كاد) ومعمولاته. وبناء على هذا، فإنّ تفكيك «كاد يســـقط» إلى ما نفترض أنّه مختزن فيها يعطينا تركيبا من قبل: كان سيكون سقوط»... وبهذا نكون قد عرفنا جناح (كاد) الثاني:

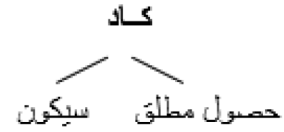

فليس مظهر المقاربة في أصله العميق سوى إثبات انقضاء كينونة ماضية لحدث غير منقض استقباليّ. فهو حيلة من حيل النظام تبرز القرب من الحدث من خلال مكافحة الانقضاء وعدم الانقضاء أحدهما بالآخر.

III - مركزيّة الكينونة في النظام النحويّ العربيّ:

1 - III - الفعل ما دلّ على حدثين اقترن ثانيهما بزمان الأوّل:

كلّ هذه المعاني المظهريّة مؤسّســـة بفضـــل تعامل الكينونة المنضويـــة في بنية هذه الأفعال بالقوة مع المعاني المعجميّـــة المخصوصة فيها والمكيّفة لهيئة الكينونة. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى وجاهة اعتبار الكينونة مظهرا في نفس مستوى الصيرورة والديمومة والمقاربة والشروع.

ألا تكون الكينونة أمّ المظاهر المعجميّة في العربيّة ثاوية في كلّ فعل من أفعال النظام وإذا احتيج إليها لتدقيق كيفيّة حدوث الحدث أي كيفيّة كينونته اســـتفرغ الفعل منها ليظهرها شكليّا في البنية المنجزة؟

في العربيّة اســتعمالات كثيرة تدعم هذه الفرضيّة. فكثــيرا ما يظهر المتكلّم (كان) المتخفّية في بنية الفعل الداخليّة إذا رام تأكيد الحدث المخبر عنه. أ فلســت تســتعيض عن «فعل» إذا شئت أن تحصر على وجه التأكيد الفعل المخبر عنه بقولك:

(1) ما كان من فلان إلاّ أن فعل..

والشــاهد القريب منه في القرآن قوله تعالى: (ما كان جــواب قومه إلاّ أن قالوا) (الأعراف82).

أ فليس في (1) فكّ لإدغام كنّا افترضناه بين فعل الكينونة والفعل الحامل للحدث الحركيّ (ف.ع.ل)، فكّ أتاحه النظام للمتكلّم لإظهار الفعل وإبرازه بحصر الكينونة فيه دون غيره؟

فلنقارن لاختبار ذلك بين:

(2) قام زيد

(3) ما كان من زيد إلاّ أن قام.

التحليل الســاذج أن نقول إنّ في (2) إســنادا لحدث حركيّ إلى الفاعل. صيغ هذا الحدث اشــتقاقيّا في شــكل الفعل الماضي «قام» أمّا في (3) فإنّه نفي إسناد كينونة غير كينونة القيام إلى الفاعل. ومعلوم عندنا أنّ نفي إسناد غير الشيء يقتضي إثبات إسناده، فهذا الاقتضاء هو الذي تقوم عليه بنية الحصر[1].

وتلخيص هذا أنّه في (2) أسند قيام وفي (3) أسندت بالحصر كينونة قيام. والسؤال ههنا مزدوج:

– من أين جاءنا الإحساس بأنّ (3) مشتقّة بالضرورة من (2)؟

(1) قولك «ما محمّد إلّا رسول» مساو دلاليّا لـ«ما محمّد غير رسول» ونفيك عدم إسناد الخبر للمبتدأ إثبات لإسناده فكأنّك قلت: «محمّد رسول.»

– وما الذي يبرّر نحويّا قيام بنية حصر طرفاها فعل الكون وفعل يعبّر عن حدث حركيّ؟

لا سبيل فيما نرى للإجابة عن هذا السؤال إذا لم نفترض أنّ «قام» تتضمّن ضرورة بنية داخليّة قابلة للانفجار خارجيّا. هذه البنية هي بنية: [كان (ق.و.م)]:

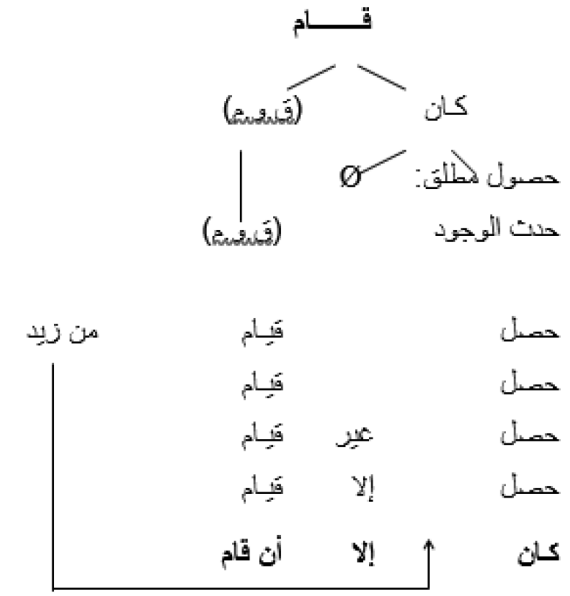

إذا صحّ هذا الافتراض فإنّ به ما يدعونا إلى مراجعة حدّ الفعل المتوارث. فإذا أثبتنا أنّ (كان) مختزنــة في البنية الداخليّة لـ (فعل)، صار من اليســير أن نثبت أنّ «يكون» متضمّنة في بنية (يفعلُ)، وأنّ «يكن» جناح من جناحي (يفعلْ) وعندها يتعذّر الاكتفاء بالقول: «الفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمان.» فالفعل كما نراه هو ما دلّ على حدثين اقترن ثانيهما بزمان الأوّل.

فالحدث الأوّل الكــون والحدث الثاني ما دلّت عليه المــادة المعجميّة للجذر. أمّا الزمان فمظهر تصريفيّ اتخذته الكينونة المعجميّة وتحكّمت به في صورة الفعل الصيغيّة وفي محلّه من الجداول التصريفيّة العربيّة.

فقولك: «يخرج» لم يتّخذ شــكل صيغة المضارع المرفــوع إلاّ لأنّ الكينونة المخزّنة فيــه قد اختار لها المتكلّم مظهــر عدم الانقضاء فـ«يخرج» بنيــة مركّبة من «يكون» + (خ.ر.ج) ومظهرها الزمانيّ بما هو كيفيّة حدوث أي كيفيّة كينونة يوافق غير المنقضي.

2 - III المصدر كون يتردّد بين الوجود وعدم الوجود:

بهذا التركّب نفسّر حتميّة أن يكون الفعل مصرّفا في العربيّة بمعنى ألاّ يقع إلاّ وقد أسند إليه فاعله حتّى صار الفاعل كالجزء من الفعل كما يقول ابن يعيش (I، ص146). فقولك: «يخرج» إذ يتضمّن «يكــون» إخبار عن وجودٍ في حال إيجاد ولا بدّ للموجَد من موجِد ولذلك لم يســتغن الفعل عن الفاعل.واستغنى عنه المصدر لأنّ الوجود في المصدر وجود معلّق طالما أنّه قابل لأن يكون موجودا وأن يكون غير موجود. والدليل على ذلك أنّك تقول في عربيّة تعوزها الفصاحة ولا تعوزها السلامة النحويّة:

(1) الذكاء موجود عند الطلبة لكنّ التركيز غير موجود.

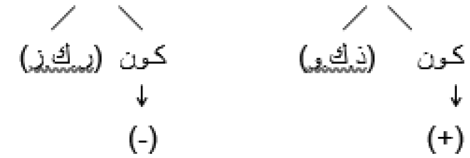

ولكنّك تغادر ركاكة التعبير إلى اللحن إذا عوّضت المصادر في (1) بأفعال لتضمّن الأفعال إقرارا بوجود الحدث متعارضا مع ما نستفيده من الخبر.

ما يزيدنا تشبّثا بهذه الفكرة ويقينا بأنّ الوجود في المصدر كينونة تتردّد بين أن تكون وألاّ تكون، إمكانيّة أن يعوّض المصدر بنيويّا بأن المصدريّة مع المنصوب. فـ«أن» علم الاســتقبال كما يقول الرضيّ، حرف يعلن أنّ ما بعــده إمكانيّ وغير واجب، لذلك لم يأت بعــده إلا المنصوب لاختصاص المنصوب بالإمكان.[1] ومن شــأن الإمكان أنّه

(1) ولذلك اعتبر النحاة «أن» الواردة في مثل قوله تعالى: «علم أن سيكون فتنة» (المزمّل 20) أن المخفّفة من الثقيلة لا المصدريّة لأنّها سبقت واجبا يدلّ عليه المضارع المرفوع بعدها.

يجعل الحدث الواقع فيه مشـــحونا بقيمتين: وجود موجب ووجود سالب[1] يتنازعانه فيظلّ ممكن الوجود وممكن عدم الوجود.

هـــذا التنازع بين القيمتين في [أن يفعَلَ] هو الـــذي هيّأها نظاميّا إلى أن تعوّض في الدلالة المصدر لأنّه يختزن بنية تتركّب داخليّا كما يلي:

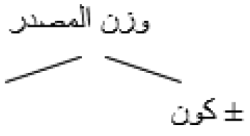

يفسّر هذا التحليل طرافة الدلالة الناتجة عن نفي «كان» في تراكيب من نوع:

(2) ما كان لك أن تفعل كذا..

فالعارف بالعربيّة يعلـــم أنّ مثل هذا القول لا يدلّ بالضرورة على المضيّ في الزمان رغـــم ورود (كان) فيه في صيغـــة الانقضاء، وأنّه يمكن أن يترجم في الاســـتعمالات الحديثـــة إلى: «يجب عليك ألا تفعل كذا». وقد جـــاء مثل هذا التركيب في القرآن بهذا المعنى في قوله تعالى:

(3) (وما كان لكم أن تؤذوا رســـول الله ولا أن تنكحـــوا أزواجه من بعده أبدا). (الأحزاب 53)

والأكيد أنّ لمقتضيات المقام دورا أساسيّا في تحديد دلالة مثل هذه البنية. فإن قيلت في مقـــام عُلم فيه قيام المخاطب بالفعل دلّت على توبيخ وتقريع. وإن أطلقت في مقام لمّا يتحقّق فيه الفعل أدّت معنى شـــبيها بما يؤدّه النهي بـ«لا تفعل»، ولكنّها قد لا تدلّ على هذا أو ذاك، فقد جاءت في القرآن بمعنى نفي وقوع الفعل نفيا مؤكّدا:

(1) «الوجود والسلب والإيجاب» مفاهيم رئيسيّة في نظريّة التواجد الحدثيّ الانشائيّ الإحاليّ لمحمّد صلاح الدين الشريف، فهي من الدلالات الأوّليّة البسطى التي فسّر بها تولّد الأبنية والدلالات. (انظر: الشريف، 2002). وهي لخصوبتها ونجاعتها التفسيريّة أضحت ممّا يحتاج إليه في البحوث اللغويّة الحديثة.

(4) (وما كان لله أن يتّخذ من ولد.) (مريم 35)

وكيفما كانت دلالتها الزمانيّة، فالثابت فيها أنّها تلحّ على عدم مناسبة الفعل للفاعل بحيث تجعل عدم المناسبة حجّة لمنع المخاطب من الإتيان بالفعل أو لاستنكار فعله إيّاه لأنّه بإتيانه قد أتى محظورا. يتّضح مأتى الحظر حين نحلّل هذه البنية على ضوء افتراضاتنا السابقة:

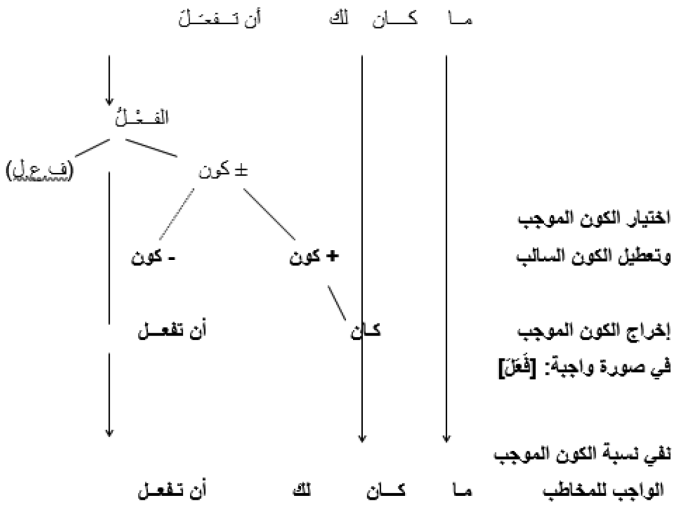

إنّ اختيار الكون الموجب وتعطيل الكون السالب متواتر في استعمالات المصدر في العربيّة، فأنت تقول: «العلم لله» فتثبت لحدث العلم كينونة واجبة أي وجودا موجبا بنسبته إلى موجده في العلاقة الإسناديّة بين المبتدأ والخبر. وتكمن طرافة البنية (2) في أنّها أثبتت حدثا أقرّت بوجوده باستخراج لفظ الكينونة الواجبة منه وإظهاره في التركيب، ثمّ حظرت بالنفي بعد إثبات وجوده أن يكون المخاطب موجدَه. فهو ممنوع من إيجاده بحسب ما اقتضته نفي النسبة بينهما. ولذلك عدّت البنية شبيهة بالنهي في مقام وعدّت تقريعا على ارتكاب محظور في مقام آخر. فالمحظور بهذا المعنى هو «سطو» المخاطب على حدث منعت اللغة أن يوجد به، وذلك عن طريق استفراغها للكينونة المضمّنة فيه ونفي نسبتها إليه.

3 - III تضمّن اسم الفاعل للكينونة يفسّر الإضمار قبل الخبر الظرف:

لا شــكّ أنّ إثباتنا تضمّن الكينونة في الفعل والمصدر يستلزم أنّنا نفترض تضمّنها في الصفات. وفي التراث النحويّ ما يدعم ذلك ضمنيّا، وتحديدا في المناقشــات التي دارت بين النحاة بشأن المقدّر في الخبر إذا وقع ظرفا. فقولك:

(1) زيد جالس في الدار

مشترك في الدلالة على الحال والاستقبال بمقتضى إعمال اسم الفاعل النكرة المنوّن فيه إعمال الفعل المضارع[1]. وهو ما يقابل في تصوّرنا التمثيل التالي:

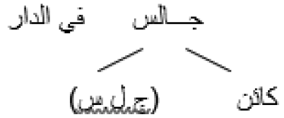

فإذا أردت أن تستغني عن التدقيق الذي جاء به الحدث الحركيّ الإحاليّ (ج.ل.س) قلت:

(2) زيد في الدار.

فتكــون قد حذفت الجناح الثاني من كلّ اســم فاعل مهيّــئ احتماليّا للحلول قبل الظرف واحتفظت بالجناح الأوّل مع إضماره لأنّه ممّا تواضع عليه المتكلّمون.

وبهذا تفسّر دلالة (2) على الحال وإمكان دلالتها على الاستقبال إذا ألحقتها بظرف دالّ عليــه[2]. فاحتمالها للزمانين لا يبّرره إلا انطواؤها الضمنيّ على «كائن» المؤسّســة لمظهر الحدوث غير المنقضي الصالح للحال والاســتقبال. ولذلك فلســنا مع جمهور

(1) اختلفــت البصرة والكوفة في صيغة «فاعل»، فالبصريّون على أنّه اســم فاعل والكوفيّون على أنّه فعل قســيم للماضي والمضارع سمّوه الفعل الدائم. ورغم الاختلاف في التســمية فقد اتفقوا على أنّه يدلّ زمانيّا على ما يدلّ عليه الفعل المضارع إذا كان نكرة منوّنا ويدلّ على ما يدلّ عليه الفعل الماضي إذا كان مضافا.

(2) في مثل: زيد في الدار غدا.

النحاة الذي يقدّر قبل الظرف «استقرّ» أو «حلّ» لأنّها وإن كانا تعجيما للكينونة بما يقارب معناها معجميّا، فإنّه تعجيم لكينونة منقضية لا توافق ما في (2) من دلالة على عدم الانقضاء:

(3) زيد (استقرّ) في الدار.

فـ(3) من هذا الوجه بنية نظريّة ينجزها النظام باستفراغ الكينونة المنقضية منها وجعلها على رأس التركيب، وبهذا نفسّر نظاميّا تكوّن الاسميّة المبدوءة بـ(كان) مثل:

(4) كان زيد في الدار.

ولأجل هذا كان ابن السراج محقّا في جعله المقدّر قبل الظرف اسما من قبيل «مستقرّ» أو «كائن» أو نحوهما على اعتبار «مستقرّ» تعجيما لـ«كائن» بالحدث (ق.ر.ر) المصوغ لفظيّا في المزيد «استقرّ»[1].

4 - III الكينونة تشكّل معجميّ لعلاقة نحويّة مجرّدة:

ينبني على هذا أنّنا بدأنا نقرّ بأنّ الكينونة ليست فحسب أمّ المظاهر المعجميّة والتصريفيّة في العربيّة، بل هي علاقة نحويّة ثاوية في الأساس البنيويّ للجملة العربيّة اسميّة كانت أو فعليّة. وهي علاقة قادرة على أن تتشكّل لفظيّا باتخاذ صورة معجميّة، أوفاها إليها (كان) وأقربها إليها بعد (كان) أخواته من النواسخ الفعليّة.

يلتقي هذا التحليل لفعل الكينونة العربيّ مع تحليل بنفنيست للرابطة être الفرنسيّة، فقد أشار إلى أنّ هذا العنصر عرف في الفرنسيّة استعمالين، فقد اتخذ فيها

(1) في الدارجة المغربيّة ما يدلّ على خروج هذه البنية النظريّة إلى الإنجاز. فإذا سألت مغربيّا: هل عندك كذا؟ أجابك: «كاين» اختصارا لـ» كذا كاين عندي».

شكل الفعل التام وشكل الفعل المساعد، وفسّر تعايش الاستعمالين بتخصيص اللغة «حاملا معجميّا» لما كان في الأصل علاقة نحويّة فصارت être «وحدة معجميّة قابلة لإعلان الوجود بقدر قبولها إثبات الهويّة»/ (Benveniste, 1966 P. 193)

وهذا الشاهد بعض ممّا يغرينا بمراجعة الاطمئنان السائد بأنّ (كان) لم تلعب في العربيّة دور الرابطة copule فالدارسون عربا ومستعربين على اتفاق بأنّ الرابطة بمعنى الكون «ليست معروفة في العربيّة، فالجملة فيها تقتصر على طرفي الإسناد دونما حاجة إلى لفظ يدلّ عليها (..) وقد استعملت في العربيّة روابط أخرى غير الكون est ذكرها برجشتراسر، وهي ضمير الفصل كما في: الرأي هو الصواب، والباء عند النفي في: ما ربّك بظلام للعبيد، والفاء في: كلّ امرئ فله رزقه..» (ياقوت، 1984/ ص51).

ليس من برنامج البحث الاستدلال على ضدّ هذه الفكرة، فهذا ممّا يطلب دراسة معمّقة تفيض عن حدود هذا البحث ومقاصده، ولكنّنا مع ذلك نشير إلى استعمالات جاءت في القرآن مثل:

(إنّ المبذّرين كانوا إخوان الشياطين) (الإسراء27)

فالراسخ عندنا ههنا، بالحدس اللغويّ العفويّ القابل للتخطئة والتصويب، أنّه من المتعذّر تصوّر دلالة ماضويّة للناسخ رغم وروده في مظهر المنقضي، وأنّ الحسّ السليم يميل تلقائيّا إلى تعويض «كانوا» بالضمير «هم»، و«هم» وإن لم يعتبره النحاة في مثل هذه التراكيب ضمير فصل فهو لا يختلف في الأساس النحويّ عنه لأنّه مثله زيادة لفظيّة على الحدّ الأدنى. هذا الحدس لا يكفي لإثبات إمكان اشتغال «كان» رابطة مثبتة للهويّة ولكنّه على الأقلّ حافز لإعادة النظر في آراء النحاة والمناطقة بهذا الشأن. فإذا علمنا أنّ من معاني الضمير في أمثال هذه التراكيب التأكيدُ، وعلمنا أنّ العربيّة إذا وسمت الوجود في الماضي بـ (كان) ووسمت الوجود في الاستقبال بـ«سيكون» فإنّها اختارت ألا تسم الوجود في الحاضر لأنّ من خصائص الحاضر أنّه موجود، فهمنا

لما لعبت (كان) دورا شـــبيها بدور «هم». فهي وسم للوجود الحاضر، وسم من قبيل الزيادة على الحدّ الأدنى، وسم على سبيل التأكيد ليس إلاّ.

وما الرابطة بعد هذا إن لم تكن إظهارا لفظيّا على سبيل التأكيد لحدث وجود العلاقة الإسناديّة النحويّة؟

IV - خاتمة:

انطلـــق هذا البحث من فرضيّتـــين، فإذا به وهو يختبر صحّتهما يســـتخلص نتائج أفضت به إلى فرضيّات أخرى. فقد بدأ أوّلا بافتراض أن تكون للنواســـخ الفعليّة قيم زمانيّة ذات أصل معجميّ غير تصريفيّ. ثمّ افترض ثانيا أنّ الكينونة أصل لتلك القيم الزمانيّة ومادّة أوّليّة أساسيّة في بناء الزمان بالمعجم.

قاده الافتراض الأوّل إلى ترصّـــد الملامح المنبئة بحركيّة مفهوم المظهر في الوصف النظريّ التراثيّ. فإذا ببحثه عن المظهـــر يوقعه على أنّ المقولات الزمانيّة الثلاث التي قامت عليها الدراســـات الحديثة للزمان، ضاربة بجذورها في كتاب سيبويه، وبفضل ألفاظ الكينونة أيضا.

استلزمت هذه النتيجة أن يفسّر البحث ضمور حضور هذه المقولات، المَظهرِ منها تحديدا، في نصوص القدماء بعد ســـيبويه. فتبيّن لـــه أنّ تعطيل تبلور المظهر مصطلحا في التراث راجع إلى ازدواجيّة المعيار التصنيفيّ المعتمَد في وســـم الصيغ الفعليّة، وإلى نوعيّة الاختيارات الابستيمولوجيّة القديمة المقدّمة مبدأَ التحوّل على مبدأ المحافظة. وإذ أظهر أهميّة المبدأ الثاني في إبراز الدلالات المظهريّة التصريفيّة، فقد اتخذه دليلا على عصيان الكينونة وأخواتها لأحكام المظهر التصريفيّ ممّا شرّع له الإقرار بانطوائها على قيم زمانيّة غير تصريفيّة مؤسّسة بالمعجم.

من خلال البحـــث في هذه القيـــم الزمانيّة اختبر البحث صحّـــة افتراضه الثاني، فاستدلّ على عضويّة الصلة بين (كان) وأخواته متّخذا عجز حركة التيسير عن الفصل

بينها تصديقا اختباريّا لفرضيّاته. وبــيّن أنّ المظهر الزمانيّ بما هو كيفيّة الحدوث ليس سوى وصفٍ لهيئة الكينونة بما يدعم مركزيّتها في النظام الزمانيّ العربيّ. واقترح تصوّرا جديدا لمفهوم النقصان الفعليّ باســتبدال المعيارين المعنويّ الصرفيّ والمعنويّ الإعرابيّ بمعيار معنويّ معجميّ. فأبرز أنّ ما ســمّي أفعالا ناقصــة أفعال كاملة التمام، ميزتها أنّها تنصّ في بنيتهــا الداخليّة على الحدوث وتعوّض النــصّ على الأحداث الإحاليّة الحركيّة أو الذهنيّة بتخصيص الوجود زمانيّا. واســتنتج أنّ هذا التصوّر يســتلزم أن يكون (كان) الفعل العربيّ الناقص الوحيد باعتباره ينصّ على الوجود ثمّ يمسك عن تخصيصه معجميّا بقيد.

ودرس البحث بعض المظاهر المعجميّة المؤسّسة بفضل الكينونة فوضّح الفرق بين الديمومة والاســتمرار، ولاحظ أنّ مظهري المقاربة والشروع يدلان على أنّ (شرع) وأخواتها و (كاد) وأخواتها تصلــح لأن تنضمّ إلى قائمة أخوات (كان) أيضا. وأفاده كلّ ذلك في الاستدلال على مركزيّة الكينونة في النظام النحويّ العربيّ، إذ قادته نتائجه إلى أن يفترض أنّ:

– الفعل العربيّ شكل يختزن بنية داخليّة قابلة للانفجار خارجيّا.

– وأنّ هذه البنية الداخليّة مزدوجةُ التركّب تستند إلى قائمين: قائمٍ لحدث الكينونة وقد اتخذت مظهرا تصريفيّا، وقائم لمادّة جذر الفعل المعجميّة الحاملة لحدثه الإحاليّ.

واختبارا لهذين الافتراضين حُلّلت في البحث بنى تجسّد قابليّة هذا المخزّن للظهور خارجيّا في التركيب الإعرابيّ. وبناءً عليهما، اســتنتجنا أنّ الفعل هو ما دلّ على حدثين اقترن ثانيهما بزمان الأوّل.

ثــمّ اختبرنا إمكانيّة تعميم مبدإ التركّب المزدوج مــن كينونة ذات مظهر تصريفيّ ومــادّة معجميّة حدثيّــة. فافترضنا أنّ الكينونــةّ مضمّنة في كلّ المشــتقّات وحاولنا استخراجها من المصدر واسم الفاعل.

بهذا الافــتراض أمكننا أن نفسّر كيــف ضاهى المصدر دلاليّــا وإعرابيّا المركّب الحرفيّ بـــ[أن] المصدريّة مع الفعل المضارع، وأضمرنــا أنّ المصدر بما هو كون يتردّد بين الإيجاب والسلب صيغة تؤسّس اشــتقاقيّا لجهة زمانيّة قريبة من الإمكان. وبهذا الافــتراض أيضا فسّرنا لماذا قدّر النحاة محذوفا قبل الخــبر الظرف ورفضنا أن يكون المقدّر صيغة منقضية، واعتبرنا أنّ هذا التقدير يصلح لتفســير أصل الجملة الاسميّة المبدوءة بـ (كان) والمخبرة عن ظرف.

وبتتبّع هذه المظاهر الدالّة على ملازمة (كان) للتراكيب الإعرابيّة مظهرة أو باطنة، اســتنتجنا أنّ الكينونة لا يمكن أن تكون مجرّد وحدة معجميّة حاملة لحدث الوجود المطلق ولا حتّى دلالة مظهريّة مؤسّســة للمظاهر المعجميّة والمظاهر التصريفيّة معا. فإن كان Lyons يرى être «فعلا مصطنعا Verbe postiche فارغا من الناحية الدلاليّة ولا يمثّــل في ذاته عنصرا من البنية العميقة» (Lyons,1970 ; P 247) فإنّنا نفترض أنّ الكينونة علاقة نحويّة ثاوية في الأساس النحويّ للجمل العربيّة بنوعيها، علاقةٌ قادرة على أن تتخذ حاملا معجميّا هو (كان) وتصريفاته، وقادرة على أن تنصهر في التركيب فــلا تظهر إلاّ متى احتيج إليها لتأكيد حدث أو تدقيق زمان، لتقرير وجود أو لإثبات هويّة.

فإن كانت كذلك، فأيّ عنصر في النظام أقدر منها على «رباط الخبر بالمخبر عنه» كما يقول الفرابي؟ [1]

ليــس لهذا البحث أن يجيــب عن هذا، فحســبه أنّ يذكّر بأنّ كثيرا مــن آراء النحاة امتثلــت عن وعي أو عن غير وعي لما قرّرته الصناعة المنطقيّة العربيّة. فإن لم ير النحاة في الاستعمالات التي جاءت فيها (كان) خاليةً من الدلالة على الزمان الماضي وواصلة صلة

(1) مــن كتاب الحروف، الفصل 15، ص.110. وبقيّة العبــارات الموضوعة بين ظفرين مأخوذة من نفس الفصل.

الهويّة بين المبتدأ والخبر، ما يدعو لاعتبارها رابطة، فلعلّ ذلك راجع إلى أنّ المناطقة قرّروا قبلهم أنّه لا يقابل الرابطة «هســت» الفارسيّة و«اســتين» اليونانيّة لفظ في العربيّة، وأنّ «الكلم الوجوديّة» وهي كان أو يكون أو ســيكون لا تؤدّي معنى اللفظ اليونانيّ لأنّها لا تربــط الموضوع بالمحمول ارتباطا بالإطلاق بل تربطه به «ارتباطا في زمان محصّل»، وأنّ الأصلح أن نعوّض تلك الرابطة في لسان الفرس واليونان بالضمير «هو».

لقد ذكــرت (كان) في القرآن ألفا وثلاثمائة مرّة ونيــف، قرابة ألف منها في صيغة المنقــضي. بعضها الذي اقترن بألفاظ الجلالة مثل) وكان الله ســميعا بصيرا (شــكّل قضيّة أصوليّة وأفسد على النحاة وصفهم النحويّ، فقد نقل الاستراباذي أنّ بعضهم قال: «كان يدلّ على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمان الماضي» (IV/ ص.185). ولا يكفي أن نقول إنّ المعنى أقرب إلى الديمومة منه إلى الاســتمرار، كما لا يكفي أن نوافق الرضيّ على أنّ الديمومة مستفادة من «قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا» لا مــن صيغة الماضي، فالأهمّ أن نفسّر لماذا لم يطرد الانقضاء الدلالة التصوّريّة العقديّة؟ فلو قيل لك أنت المسلم: ما كان الله ســميعا.. لعددت هذا القول كفرا ولما أسعفتك تصوّراتك العقديّة في طــرد دلالة النفي وافتراض دلالة الديمومة مثلا. ما نريد لفت النظر إليه هــو أنّ دلالة الديمومة التي افترضها النحــاة والأصوليّون في أمثال تلك الآيات وهي عديدة، ما كانت لتســتقيم لهم لــولا «تواطؤ» دلالة (كان) مع مثل هذه المعاني. فالانقضاء فيها مناســب للديمومة لأنّ الديمومة مــن شروط الهويّة، ولأنّ (كان) صالحة لإثبات الهويّة.

بــل إنّنا قد نذهب أبعد من هذا لنتســاءل إن لم تكن أقــوى من الضمير في إثبات الهويّة لأنّ الضمير يقدّم الهويّة عارية من التأكيد بينما تتيح لـ (كان) صيغتها الفعليّة أن تقدّم الهويّة منقضية موجبة واجبة أي حاسمة ونهائيّة.

إن يثبت هذا، فمزيّته أنّه يذكّر بأنّ اللغة غير صناعة المناطقة لها.

المصادر والمراجع

بالعربيّة:

– ابن السرّاج (أبو بكر محمّد) : الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسّسة الرسالة. بيروت 1996.

– ابن منظور (جمال الدين) : لسان العرب. دار إحياء التراث العربيّ. بيروت. لبنان.

– ابـــن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك. تحقيق محمّد باســـل عيون الســـود. دار الكتب العلميّة. بيروت 2000.

– ابن يعيش (موّفق الدين) : شرح المفصّل. تحقيق أحمد السيّد أحمد. المكتبة التوفيقيّة. القاهرة.

– الأستراباذي (رضيّ الدين) : شرح كافية ابن الحاجب. بعناية أميل بديع يعقوب. دار الكتب العلميّة. بيروت.

– ســـيبويه (أبو بشر عمرو) : الكتاب. تحقيق عبد السلام محمّد هارون. ط3. مكتبة الخانجي. القاهرة.

– السيوطي (جلال الدين) : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد العال سالم مكرّم. دار البحوث العلميّة. الكويت 1975.

– الشريف (محمّد صلاح الدين) : الشرط والإنشـــاء النحويّ للكون. منشورات كليّة الآداب بمنوبة. تونس 2002.

– الفارابي (أبو نصر) : كتاب الحروف. تحقيق محسن مهدي. دار المشرق. بيروت لبنان.

– المبرّد (أبو العبّاس محمّد) : المقتضب. تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. بيروت.

– المخزومي (مهـــدي) : في النحو العربيّ: نقد وتوجيه. منشـــورات المكتبة العصريّة. صيدا. بيروت 1964.

– ياقوت (أحمد سليمان) : النواسخ الفعليّة والحرفيّة، دراسة تحليليّة مقارنة. دار المعارف 1984.

بالفرنسيّة:

- Benveniste (Emile) : Problèmes de linguistique générale. Collection Tel. Gallimard, 1966.

- Cohen (David) : L'aspect verbal. Presses universitaires de France, 1998.

- David (J) & Martin (R) : La notion d'aspect, Paris. Klincksieck,1980.

- Lyons (Jean) : Linguistique générale (introduction à la linguistique théorique) trad.

Dubois - Charlier, (F) & Robinson, (D). Larousse,1970.

- Messaoudi (Leila) : Temps et Aspect: Approche de la phrase simple en arabe écrit. Geuthner, Paris, 1985.

- Vlach, (F) : ‘ La sémantique du temps et de l’aspect en anglais’ dans Langages 64.